إضاءة

اتفاقية جنيف تاريخٌ لم يخرج من جغرافيا ضيّقة

قرن الهاربين

دخل إلى أوروبا حوالي مليون لاجئ سوري. وما اظهره هؤلاء هو إمكانية تقويض اتفاقية جنيف من خلال التأكيد على سيادة الدول و«حقّها» في منح اللجوء من عدمه، وهذا بالضبط ما تُدركه نخبة سياسية شديدة الأنانية مثل النخبة الحاكمة في الدنمارك

دارا عبدالله

للأوروبيين فقط

جاء تأسيس «اتفاقية جنيف» في سياق مهمّة محدّدة: إعادة توطين اللاجئي الحرب العالمية الثانية داخل أوروبا، حتّى ان صحيفة «نيويورك تايمز» علّقت ساخرة على الأمر: «ما بدا كمعاهدة للعالم بأسره، انتهى باتّفاقية خاصّة بأوروبا». لم تستفد الاتفاقية من تجربة اللجوء الأوروبية، ولم تأخذ زمام المبادرة من سيادة الدول، بل كانت مُصمّمة بالأمر رجعي بحت، واختصّت فقط بحلّ مشاكل اللاجئين الأوروبيين ما بعد الحرب...

آثارت قرارات الحكومة الدنماركية بإمكانية إعادة اللاجئين السوريين إلى مدينة دمشق وضواحيها، لأنّها أصبحت «مناطق آمنة»، غضبًا واسعًا بين السوريين وفي أوساط حقوقية. الشهادات التي نشرها موقع «الجمهورية» في مقال بعنوان «الليبرو الدنماركي»، مُروّعة. تعرُّض يومي للعنصرية، وابتزاز حكومي بالترحيل، وأوضاع معلّقة بقرارات ظالمة. لعلّ النصّ القانوني الأكثر شهرة حول اللجوء، هو اتفاقية جنيف للاجئين الموقّعة في 28 تمّوز/ يوليو عام 1951. ستحاول هذه السطور البحث في ظروف نشأة هذه الاتفاقية وسياق تطوّرها.

القرن العشرون هو قرن اللجوء واللاجئين. خلال الحرب العالمية الأولى وحتّى نهاية عام 1918، كان في أوروبا حوالي 13 مليون لاجئ. خلال الحرب العالمية الثّانية وبعدها، تحوّل على الأقل 175 مليون إنسان إلى لاجئين، أي ما يعادل تقريبًا 8 بالمئة من سكان الكرة الأرضية آنذاك. القرن العشرون هو أيضًا قرن «الصحوة الإنسانية». في عام 1948 وضعت الأمم المتحدة، كما هو معروف، نصّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي 28 تمّوز/ يوليو من عام 1951، وتحديدًا في قصر «عصبة الأمم»، وقّعت 12 دولة على أول اتفاقية تخصّ اللاجئين، صارت تعرف باسم اتفاقية جنيف. حتّى هذه اللحظة، انضمت 149 دولة إلى هذه الاتفاقية، وهي تشكّل فعليًا جوهر القانون الدولي بشأن حماية اللاجئين.

لما ترسّخ نموذج الدولة القوميّة (الدولة/ الأمّة) في أوروبا، في نهايات القرن التاسع عشر، نشأت الحاجة إلى تعريفات قانونية دقيقة تحدد الانتماء إلى الدولة وحقّ المواطنة. من هو المواطن ومن هو العابر؟ من يحقّ له مغادرة البلاد ومن يُسمَح له بالدخول؟ واجهت الدول القومية الفتية هذه الأسئلة الملحة، خصوصًا في ظلّ ثورات سياسيّة كانت تعصف بالعالم، وتحت ضغط تزايد أعداد المنفيين والمهجرين الذين يطلبون الحياة والمأوى. إثر ذلك، قامت الكثير من الدول الأوروبية بعقد اتفاقيات ثنائيّة أمنية كانت على مستوى مؤسسات الشرطة والقوانين الجنائيّة، ونصّت على عدم تسليم وإعادة اللاجئين السياسيين إلى البلدان التي فرّوا منها. الاتفاقيات الثّنائية بين الدول القومية الفتية هي الشكل التاريخي الأكثر بساطة لمبدأ عدم الترحيل القسري.

تطوّرت الاتفاقيات الثّنائيّة بعد الحرب العالميّة الأولى إلى «سياسات لجوء» أكثر وضوحًا. حدّدت عصبة الأمم مفهوم اللجوء حصرًا من خلال انتماء اللاجئ إلى جماعة عضويّة، سواء أكانت قومية أم دينيّة أم عرقية أم سياسيّة. في عام 1921 تم تعيين النرويجي الحائز على جائزة نوبل للسلام فريتيوف نانسن (1861 - 1930)، مفوضًا ساميًا من أجل اللاجئين الروس، وتمّ توسيع مهامه عام 1924 ليمثّل أيضًا اللاجئين الأرمن الذين نُكّل بهم قبل تحلّل السلطنة العثمانية. في ألمانيا عام 1933، تم إنشاء مفوضيّة للاجئين كانت مستقلة عن عمل عصبة الأمم، وهذا منطقي لأنّ النازيين استلموا مقاليد السلطة. في عام 1922 قررت العديد من الدول إصدار وثيقة سفر تسمّى جواز سفر نانسن (Nansen passport)، والذي سمح للاجئين عديمي الجنسيّة بالعودة حصرًا إلى الدول التي أصدرت لهم هذه الوثيقة. عمومًا بقي نطاق ونجاح هذه المؤسسات محدودًا جدًا بالمقارنة مع حجم التحديات، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، حصل تطوّر على مستويين. من جهة، ترقّى جواز سفر نانسن إلى وثيقة سفر لندن (London Travel Document)، والذي تطوّر أخيرًا بدوره إلى جواز سفر اتفاقية جنيف للاجئين (الجواز ذو اللون الأزرق مع خطين أسودين، المعروف جيدًا للسوريين والفلسطينيين)، ومن جهة أخرى، صارت فكرة ضرورة إيجاد حل نهائي لمشكلة اللجوء تلقى صدى أوسع في أوساط النخب السياسية بأوروبا وأميركا.

أبدى الحلفاء المنتصرون، وخصوصًا الولايات المتحدة الأميركية، اهتمامًا خاصًا بمهجري الحرب العالمية الثانية والذين صار لقبهم «منظمة إغاثة الأمم المتحدة» (UN Reflief)، والثانية هي «إدارة إعادة التأهيل» (RA). قامت المنظّمتان فعلاً بتحسين أوضاع حوالي 6 ملايين لاجئ أوروبي و6 ملايين لاجئ صيني وياباني وكوري في منطقة المحيط الهادئ. ولكن ظهرت عقبات من نوع خاص، وهي أن كثيرًا من النازحين من أوروبا الشرقية رفضوا العودة إلى بلدانهم الأصلية التي صارت تحت حكم الاتحاد السوفييتي والرعب الستاليني. تم وضع برنامج خاصّ لهؤلاء، وقُدّر عددهم بحوالي مليون إنسان، واستمر البرنامج حوالي 5 سنوات تمت من خلاله إعادة توطينهم في كثير من الدول. لم يكن هذا الإجراء فقط طريقة لحفظ السلام مع اقتراب الحرب الباردة، بل كان يراد تقديمه كبديل إنساني يعبّر عن «قيم» الحلفاء المتمحورة حول «التعدد» في مجتمعات صارت تقريبًا صافية عرقيًا بسبب عمليات العزل الإثني والتغيير الديموغرافي التي سببتها الحرب.

(كاتب من سورية)

> اعتُمدت صياغةٌ ضبابية تحسم التوتّر لصالح سيادة الدول
>
> لم تستفد الاتفاقية من تجربة اللجوء بعد الحرب العالمية

مظاهرة في كوبنهاغن ضدّ قرار ترحيل لاجئين سوريين، أيار/ مايو 2021 (Getty)

مفكرة المترجم

كما لو كنتُ صاحب النصّ الأصلي

وليد أحمد الفرشيشي

تقف هذه الزاوية مع مترجمين عرب في مشاغلهم الترجمية وأحوال الترجمة إلى اللغة العربية اليوم

توانسل ـ العربي الجديد

■ كيف بدأت حكايتك مع الترجمة؟

ما الذي يدفعُ صحافيًا، شاعراً وقاصّاً، إلى تحويل مساره ليكرّس وقته للترجمة، بل ويتخذها مهنة؟ طُرح عليّ هذا السؤال كثيراً، ومع ذلك، أحاول دوماً أن أبرّر المسالة بحاجتي إلى عين ثالثة، عين تسعى إلى رؤية العالم من خارج منطق الشرط البشري، وتحقيق الذات خارج القوالب والتصنيفات الجاهزة. الحقّ أنّي منجذبٌ ذوقيًا إلى الترجمة، لأنّها تشبعُ فضولي المعرفي، فضلاً عن أنها رافد مهمّ يغذّي أعمالي الشخصية، شعراً وسرداً.

■ ما آخر الترجمات التي نشرتها، وماذا تترجم الآن؟

أنجزتُ مؤخّراً ثلاث ترجمات لروايات من الأدبين الفرنسيّ والإيطالي، وهي جاهزة للنشر. وآخر ما نُشر من ترجماتي كتابان هما: «القرآن تحت مجهر التحليل النفسي» للباحثة التونسية ألفة يوسف، وهو العمل الوحيد الذي نشرتهُ باللغة الفرنسيّة، و«أفيون الحمقى» بحث في المسالة المؤامراتية» لـ رودي رايشتطات. وحالياً أنا منكبٌّ على وضع اللمسات الأخيرة على عملين اشتغلُ عليهما في الآن نفسه، هما «الظلال الثائهة» لـ باسكال كينيار، و«محامية وقحة» لـ جيزال حليمي.

■ ما هي، برأيك، أبرز العقبات في وجه المترجم العربي؟

صحيح أننا نعيشُ «صحوة» في حقل الترجمة، إن جاز لي استخدام مصطلح كهذا، ومع ذلك ثمّة حقيقة تقول إنّ كلّ جهود الترجمة تظلّ مشاريع شخصية لناشرين ومترجمين، في غياب مؤسسات عربية كبرى تهتمّ بهذا القطاع الحيوي. ما يثيرُ حيرتي أيضًا هو إمعان المتدخّلين في هذه الصّناعة على تغييب دور المترجم، وكأنّنا أمام حالة خوفٍ مرضيّ من فكرة صناعة نجوم في هذا المجال تحديداً. هنا اتحدّث من منطلق عامّ، ذلك أنني أعدّ نفسي محظوظاً لتعاملي مع دور تحترمُ المترجم مثل «مسكيلياني» و«صفصة 7» و«المتوسط» و«ورد» و«الدار التونسية للكتاب».

■ هناك قول بأنّ المترجم العربي لا يعترف بدور المحرّر. هل ثمة من يحرّر ترجماتك بعد الانتهاء، منها؟

دعني أستحضر هنا فكرة الشاعر والناشر شوقي العنيزي، مدير «دار مسكلياني»، الذي بدأتُ التعامل معه عام 2017 من خلال ترجمة «الشمعدان المفقود»، للكاتب النمساوي ستيفان زفايغ، إذ يقول: «يد المترجم الأولى وحدها لا تكفي، ومن ثمّة تتدخل يده الثانية، لتوطين النص وإعطائه هويّة جديدة هي هويّة اللغة التي نقل إليها».

> يحتاج المترجم إلى خلفيته الثقافية وإلى موهبته ككاتب

وبالفعل أرى أن الترجمة برمّتها هي كتابة على الكتابة، حذفاً وتشذيباً وتجميلاً، وهنا يظهر تمكّن المترجم من أسرار اللغتين. غير أن هذا الأمر لا يكفي، ذلك أن المترجم نفسه يحتاج إلى عين ثالثة، دائماً وأبداً، عين يتحوّز عليها المدقق اللغوي في مرحلة أولى والمحرّر النهائي. وبالمحصّلة، فإن الترجمة هي عمل إبداعي جماعي، لكنّه يلتزم بضوابط صارمة، ومنهجيات عمل في منتهى الدقة والتنظيم.

■ كيف علاقتك مع الناشر، ولا سيما في مسألة اختيار العناوين المترجمة؟

من الطبيعي ألّا يتناول المترجم الشغوف كتاباً لا يرغب في قراءته هو نفسه، إلّا إذا كان موظفاً يجري تكليفه من إحدى المؤسسات المتخصصة. وأنا لستُ كذلك، ذلك أني أتعهّد الترجمة، وأذهب إليها طواعية، وعن سابق إصرار وترصّد، في لغة مزاوجة ومقاربة بين ما أحبّ كتابته من جهة، وما يروق لي قراءته بصوت عالٍ من جهة ثانية. وسواء كنتُ أنا من اختار العمل أو تلقيتُ عرضاً من الناشر، فإني أرى العملية برمّتها كشكل من أشكال تقدير الكاتب لكاتب آخر أو فلنسمه نوعاً من أنواع «الزمالة الأدبية» غير المعلنة.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

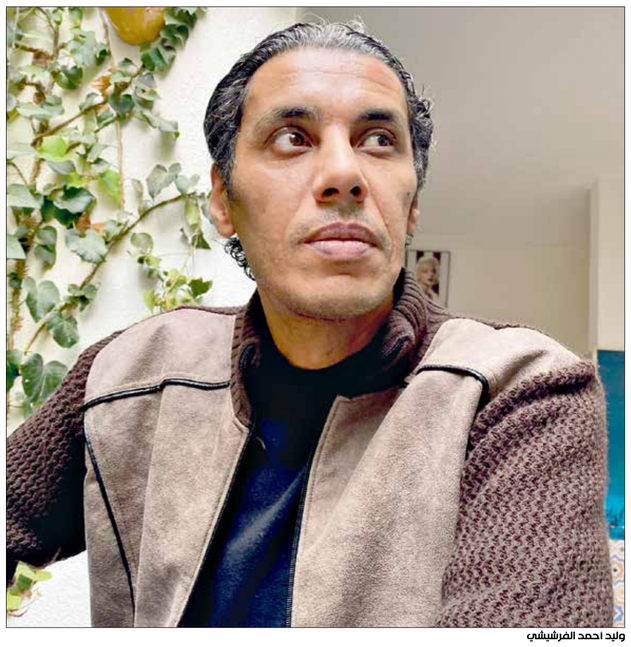

وليد أحمد الفرشيشي

بطاقة

كاتب وشاعر ومترجم تونسي من مواليد 1980. حصل على ماجستير في علوم الاقتصاد وماجستير في الإعلام، ويعمل صحافياً. من إصداراته في الترجمة: «اللص» لتوفيق بن بريك، و«مديح الموتى» لهنري جيمس، و«يرى من خلال الوجوه» لإيريك إيمانويل شميت، و«على قبوركم» لبوريس فيان، و«القرآن تحت مجهر التحليل النفسي» لألفة يوسف، و«على قيد الحياة» لكريستيان بوبان، و«أفيون الحمقى» لرودي رايشتطات.

معرض

العبودية ماذا يفعل الهولنديون بماضيهم الاستعماري؟

عودةٌ إلى مرحلة مُظلمة

يسعى منظّمو المعرض المقام في «متحف راكيس» بامستردام إلى تفنيد القول بأن الاسترقاق كان محصوراً بفئة قليلة من الساسة والأثرياء الهولنديين

امستردام ـ العربي الجديد

حرَم الاستعمار الهولندي، حين سيطر على أجزاء واسعة من جنوب شرق آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية خلال القرن السابع عشر، شعوب تلك المناطق من زراعة احتياجاتهم من الغذاء، وأجبرهم على تأمين السلع التي كانت تحقّق له أرباحاً طائلة مثل البن والشاي والتوابل، كما فرض عليهم ضرائب باهظة أدّت إلى وقوع مجاعات تسبّبت بموت الآلاف وقتل أضعافهم في التمرّدات التي وقعت ضدّ سياساته.

«العبودية: عشر قصص حقيقية»، عنوان المعرض الذي افتُتح في «متحف راكيس» بامستردام بداية حزيران/ يونيو الماضي ويتواصل حتى التاسع والعشرين من آب/ أغسطس المقبل، ويضيء فصولاً تنتمي إلى مرحلة مظلمة تمّ خلالها اقتياد الرقيق من سكّان المستعمرات ليعملوا في هولندا، متوقّفاً عند مقاومة المستعمَر وماذا كان مصيره.

خلال الاحتجاجات التي نظّمتها «حركة السود مهمّة» في الولايات المتحدة وأوروبا العام الماضي، قام المتظاهرون في هولندا بطلاء التماثيل التي تحتفي بالقادة الذين قاموا بأبشع المجازر عبر التاريخ خلال أكثر من مئتين وخمسين عاماً، وطالبوا أيضاً بالاعتراف بممارسات هؤلاء الوحشية وتميزهم العنصري في المناهج الدراسية بدلاً من تسمية تلك الفترة بـ«العصر الهولندي الذهبي».

يسعى المنظّمون إلى تفنيد المزاعم التي تدّعي بأن الاسترقاق كان محصوراً بفئة قليلة من الساسة والأثرياء، وأن تداعيات تلك السياسات لا تزال حاضرة في ذهنية المؤسسة الرسمية، والتي تثبتها حالات الوفاة نتيجة تعذيب بعض المشاركين في المظاهرات الأخيرة داخل مراكز احتجاز الشرطة الهولندية. بضمّ المعرض مخطوطاتٍ ووثائق ولوحات استعيرت من المتاحف الهولندية والعالمية، إلى جانب المصادر الشفوية والقصائد والموسيقى وعشر شهادات شخصية تفصّل تاريخ الاستعمار الهولندي في جنوب أفريقيا والبرازيل وسورينام ومنطقة البحر الكاريبي وغيرها.

من أبرز المعروضات لوحتان رسمهما الفنان الهولندي رامبرانت للزوجين مارتن سوماناز وأوبيان كوبينس، وهما يرتديان أفخر الثياب المزركشة وينعمان بحياة مخملية لم يحصلا عليها إلا بجني ثروات ضخمة من تكرير السُّكّر في مستوطنتهما بالبرازيل، والتي عمل فيها مئات العبيد على غرار مستوطنات أخرى.

كما تُعرض قطعة خشبية تمّ العثور عليها في قاع البحر جنوب هولندا، وكانت تستخدم لمعاقبة العبيد المتمرّدين من خلال وضع أرجلهم في فتحاتها الضيّقة تقييداً لحركتهم خلال نقلهم من المستعمرات إلى هولندا، إلى جانب لوحة بعنوان «احتفال الرقص في المزرعة»، رسمها غيرت سيكوتن عام 1830، حيث تصوّر كيف كان العبيد يؤدّون مسرحيات راقصة وغنائية يبدّون من خلالها انتقاداتهم للسلطات الهولندية عبر التحدّث بلغاتهم الأمّ التي لم يكن يفهمها جنود الاستعمار.

> يقدّم وثائق تروي حملات إبادة جماعية ضد سكّان المستعمرات الهولندية

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

من المعرض (كيتزو تريبولارد/Getty)

فعاليات

عبر منصّة «تيمز»، تُقيم **مكتبة قطر الوطنية** جلسةً حوارية بعنوان **الأدب القصصي عن القضية الفلسطينية**، عند الخامسة من مساء الثلاثاء المقبل. تسلّط الجلسة الضوء على أبرز الكتّاب الذين كتبوا أعمالاً أدبية، روائية وقصصية، عن فلسطين والقضية الفلسطينية وحاولوا من خلالها الانتصار للقضية.

يحتضن «مترو المدينة» في بيروت، عند التاسعة من مساء الجمعة المقبل، عرضاً موسيقياً يستعيد موجة أغاني **الفرانكو آراب** التي ظهرت في مصر ولبنان في بداية الستينيات ومزجت أغانيَ عربية بمقاطع من أغانٍ وألحان غربية. يشارك في الحفل كلّ من: **ياسمينا فايد** و**إيلي رزق الله** (غناء)، و**نضال ابي سمرا** (ساكسوفون)، و**سماح بو المنى** (أكورديون)، و**احمد الخطيب** و**بها ضو** (إيقاع).

ابتداءً من السابعة والنصف من مساء غدٍ الأحد، تُقدّم **فرقة وصال** حفلاً موسيقياً على مسرح «ساقية عبد المنعم الصاوي» في القاهرة، وفيه تؤدّي مجموعةٌ من **كلاسيكيات الموسيقى والغناء العربيّين**. الفرقة تتألّف من مغنّين وموسيقيّين شباب، وتهدف إلى «إحياء الطرب والتراث الغنائي العربي».

في «غاليري المرهون» بالجزائر العاصمة، يتواصل حتى مساء غد معرض للتشكيلي الجزائري **ارزقي زرارتي** (1938)، وفيه نحو 30 لوحة أنجز معظمها في الستين الأخيرتين، بينما يعود بعضها إلى مراحل مختلفة من تجربته التي بدأت في الستينيات. تستلهم الأعمال **الرموز والأبجدية الأمازيغية وفن الأقنعة الأفريقي**.